البناء
السنة السادسة / الاثنين / 8 كانون الأول 2014 / العدد 1655
Sixth year / Monday / 8 December 2014 / Issue No. 1655

أخطأ وزير الداخلية ... (تتمة ص1)

طغت جريمة قتل «جبهة النصرة» الرقيب في قوى الأمن الداخلي الشهيد علي البزال على الساحة اللبنانية في نهاية الأسبوع الماضي وهي مرشحة للتفاعل في الأسبوع الطالع بعد التهديدات التي أطلقها تنظيم «داعش» بقتل سائر العسكريين المحتجزين لديه و«النصرة» بإعدام اثنين. فيما برز تهديد موازٍ لأهالي العسكريين المخطوفين الذين بات عددهم 25، بأن ثأرهم سيكون في السراي الحكومي في حال قتل عسكري آخر.

أوراق القوة ضد الخاطفين

إلا أنه في المقابل، استغربت مصادر نيابية ملمة في الشأن العسكري لـ«البناء» عدم مبادرة الحكومة إلى استخدام أوراق القوة الكثيرة التي تمتلكها ضد الخاطفين، منها:

قطع التموين والمحروقات والطبابة عن الإرهابيين الموجودين في جرود عرسال، معتبرة أن هذه الخطوة سهلة جداً ومن شأنها «تركيع» الخاطفين.

تنفيذ أحكام الإعدام بحق الإرهابيين المحكوم عليهم قضائياً بهذه العقوبة، والثابت تورطهم في تنفيذ اعتداءات على أمن الدولة وقتلهم عشرات العسكريين والمدنيين.

استخدام القوة العسكرية، لا سيما أن عديد الجيش يتراوح بين 70 و80 ألف عسكري، وشن هجوم على المسلحين في جرود عرسال بعد تأمين سلامة العسكريين بأية وسائل متاحة. وأوضحت المصادر أن يمكن اعتماد خطة متدرجة في هذا المجال تبدأ بتنظيف المنطقة الجردية قطعة قطعة على غرار الخطة العسكرية التي اعتمدها الجيش السوري في القلمون وانتهت بتحريرها من الإرهابيين.

وإذ رأت المصادر أنه قد يتكبد الجيش كلفة عالية في المعركة، أشارت إلى أن لبنان هو الأقوى في ملف العسكريين، وعليه استعمال هذه القوة لإنهاء هذا الملف وتصفية الخاطفين للعسكريين الواحد تلو الآخر. إلا أن المصادر استدركت بالإشارة إلى أنه لا يوجد قرار سياسي في هذا الصدد، علماً أن الرئيس سعد الحريري أكد أنه مستعد لتغطية الحكومة في أي قرار تتخذه لتحرير العسكريين.

وبينما أعلنت خلية الأزمة بعد اجتماع استثنائي عقدته أول من أمس برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام، أنها اتخذت قرارات لم تفصح عن طبيعتها، أشارت مصادر وزارية لـ«البناء» إلى «أن الحكومة مربكة في تعاطيها مع ملف العسكريين، وأن اجتماعات خلية الأزمة لم تتوصل منذ الاجتماع الأول إلى أي شيء، لافتة إلى «أن الوزراء الأعضاء غير متفقين اتجاه الأمور المتعلقة بالمقايضة».

وعلمت «البناء» أن وزير العمل سجعان قزي طالب بعقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء للبحث في قضية العسكريين، خصوصاً أن الرئيس سلام سيتوجه الأربعاء إلى العاصمة الفرنسية، ولن تكون هناك جلسة لمجلس الوزراء الخميس».

من جهته، أكد عضو «هيئة علماء المسلمين» الشيخ حسام الغالي لـ«البناء» أن «ملف العسكريين يتجه إلى المزيد من التعقيد»، وأن «جبهة النصرة» أبلغت المعنيين بالملف «أنها لن تعود إلى المفاوضات، إلا بعد إطلاق طليقة أبو بكر البغدادي سجى الدليمي وزوجة أبو علي الشيشاني علا العقيلي».

وعلق الغالي على تحميل الشيشاني رئيس «هيئة علماء المسلمين» الشيخ سالم الرافعي مسؤولية اعتقال الدليمي» بالقول: «إنها مسؤولية معنوية وليست جزائية أو قانونية»، سائلاً: «لا نفهم ما الذي تقوم به الحكومة في قضية العسكريين»؟ مشيراً إلى «أنها تتحمل مسؤولية ما يتعرض له المخطوفون».

وكانت الهيئة أطلقت ما وصفته بـ«المبادرة» لتهدئة الأجواء سمّتها «مبادرة الكرامة والسلامة»، تدعو إلى إطلاق النساء والأطفال المحتجزين فوراً من جهة، وإلى الكف عن ترويع الأهالي وتهديدهم بقتل أبنائهم، والإفراج عنهم.

وعقد أهالي العسكريين المخطوفين الذين تقبلوا العزاء إلى جانب أهل الشهيد البزال في البزالية بالبقاع، مؤتمراً صحافياً دعوا فيه الدولة «إلى الكف عن الاستخفاف بدماء الأبطال الذين كانوا يدافعون عن هذا البلد ليحموه من الفتنة»، مؤكدين «أن ثأرهم سيكون في السراي الحكومي إذا استشهد أي عسكري آخر».

ودعوا الرئيس سلام إلى أخذ «الموقف الشجاع ورد لنا أولادنا في الأيام القليلة المقبلة».

وسألوا: «هل دور الوسيط أن يعمل للغير بدل العمل لإطلاق سراح أبنائنا؟».

وكانت عائلة البزال طلبت أول من أمس إلى «الحكومة أن تباشر فوراً بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق إرهابيين في سجن روميه والقبض على مصطفى الحجيري «أبو طاقية» وكل من يؤازره من أبناء بلدة عرسال». وأكدت أنه «لن يسمح لأي جهة دولية أو محلية بالمرور في البلدة لإيصال أي مساعدات للسوريين الموجودين في عرسال باعتبارهم إرهابيين انقضّوا على أبناء جيشنا الغالي عند أول فرصة».

وأكدت مصادر أمنية بقاعية «البناء» أن الأوضاع في البقاع هادئة ولم يسجل أي ظهور مسلح في أي منطقة باستثناء التوتر في جرود عرسال. وأفيد في هذا السياق أن الجيش اللبناني استهدف المسلحين في الجرود بالمدفعية وصواريخ جو أرض أطلقت بواسطة طائرة استطلاع.

سلام يبحث في باريس تسليح الجيش وملف النازحين

على صعيد آخر، وصل إلى بيروت مساء أمس الموفد الفرنسي الرئاسي جان فرنسوا جيرو قبل أن يتوجه الرئيس سلام إلى فرنسا بعد غد الأربعاء في زيارة رسمية تستمر حتى يوم السبت المقبل.

وأوضحت أوساط سلام لـ«البناء» أن رئيس الحكومة سيبحث مع المسؤولين الفرنسيين وفي طليعتهم الرئيس فرانسوا هولاند في موضوع تسليح الجيش من خلال الهبة السعودية البالغة ثلاثة مليارات دولار، إضافة إلى موضوع النازحين السوريين إلى لبنان وانعكاساتها الاقتصادية والأمنية السلبية عليه، إضافة إلى الاستحقاق الرئاسي.

بوغدانوف: لبنان يحتاج رئيساً في أسرع وقت

وأمس غادر الموفد الرئاسي الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف متوجهاً إلى تركيا، بعد زيارة إلى لبنان استمرت يومين، التقى خلالها عدداً من المسؤولين اللبنانيين والفاعليات السياسية، على رأسهم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله حيث جرى التباحث في مختلف القضايا السياسية وتطورات المنطقة ولا سيما في لبنان وسورية.

وفي السياق، أكدت مصادر كتائبية لـ«البناء» أن الموفد الروسي تحدث خلال لقائه رئيس حزب الكتائب أمين الجميل، عن ضرورة إجراء انتخابات رئاسية في لبنان، وأن لبنان يجب أن يكون لديه رئيس في أسرع وقت». وأبدى بوغدانوف استعداد بلاده لمساعدة الأطراف اللبنانية على التلاقي، من دون التدخل في الشؤون الداخلية». وشدد على «أنهم مستعدون لدعم الجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب».

وأشارت المصادر إلى «أن بوغدانوف أكد تأييد بلاده للنظام في سورية، وأن الأميركيين يرتكبون الأخطاء في هذا البلد».

وأبلغت مصادر تيار المستقبل «البناء» أن لقاء رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة مع بوغدانوف كان جيداً، وأن الطرفين أجمعا على ضرورة انتخاب رئيس توافقي، والنأي بالنفس عن الأزمة السورية، ومواجهة التطرف والإرهاب» لا سيما أن تيار المستقبل يمثل تيار الاعتدال ويشكل عامل استقرار للبنان».

وفي الشأن السوري، أكدت مصادر «المستقبل» أن «وجهات النظر كانت مختلفة ومتباينة، فالموفد الروسي، أكد «أن الرئيس السوري بشار الأسد هو رئيس شرعي وأن لا بديل عنه، وأن تنحيه يتم بالاتفاق الداخلي». وأكد أنه لا بد من الحوار بين المعارضة والدولة السورية، وأن بلاده تحضر لذلك»، مشدداً على «أن روسيا لن تقوم بتنفيذ طلبات الغرب بتنحي الأسد».

على صعيد الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل والاستحقاق الرئاسي، أكدت مصادر مطلعة لـ«البناء» أن «الجميع بات مقتنعاً بأنه لا يجوز ترك البلاد من دون رئيس، إلا أن لا مؤشرات في الأفق على انتخابه»، مشددة على أن الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله سيركز على الانتخابات الرئاسية وقانون الانتخاب، والوضع الأمني، لاسيما أن الجميع متخوفون من تدهوره مع تنامي الإرهاب وتداعياته التي باتت هاجس الجميع».

إلى ذلك، وبعدما دعا رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون الجميع للنزول إلى ساحة النجمة للاختيار بينه وبين رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع لرئاسة الجمهورية، وجّه جعجع نداءً إلى عون خيره فيه بين أمرين: إما أن يتوجه نواب تكتل التغيير والإصلاح الأربعاء المقبل إلى مجلس النواب (لانتخاب رئيس للجمهورية) وإما الجلوس سوياً للتفاهم على بعض الأسماء ونتوجه بهم إلى مجلس النواب».

«إسرائيل» بين الهيستيريا ... (تتمة ص1)

ومضمونها كما يقول الأميركيون منطقة حظر جوي قد تؤدّي إلى تصادم مع شبكات الدفاع الجوي السورية والتورّط في مواجهة شاملة مع الجيش السوري وربما مع المقاومة في لبنان وربما مع ما هو أبعد من قوى إقليمية ودولية داعمة لسورية، والصيغة الأميركية البديلة لمنع التأزم في العلاقة مع تركيا كانت ما سمّاه الأميركيون بالشريط الآمن، والمقصود منطقة رقيقة جغرافياً محاذية للحدود التركية تنشر فيها وحدات من المعارضة المسلحة المدعومة من واشنطن وأنقرة ويفرض على سورية التغاضي عن وجودها، بقوة الخوف من الصدام، وقد جاءت بالونات اختبار هذه الصيغة بنتائج سلبية بعد الكلام السوري الروسي المشترك عن لا شرعية غارات التحالف في سورية وكلام الرئيس السوري بشار الأسد عن لا جدوى هذه الغارات، ما فهم أميركياً أنه رسالة بوقف التغاضي عن هذه الغارات الأميركية من جانب سورية إذا ما تمّ السير بالشريط الآمن، ليصير التفكير بتفادي التصادم مع سورية، ونقل فكرة الشريط الآمن من الشمال إلى الجنوب، وتعهيده لـ«إسرائيل» التي ترعى أصلاً «جبهة النصرة» وتقيم معها غرفة عمليات مشتركة، وقد برزت نتائج التنسيق على جبهة القنيطرة بغارات «إسرائيلية» مشابهة في شهر آذار الماضي، كما في الدعم المعلوماتي للكمائن في رأس بعلبك ضد الجيش اللبناني، وما يجري هو إعلان توسيع للعهدة «الإسرائيلية» لتشمل جنوب سورية وصولاً إلى أطراف العاصمة دمشق وتأمين بنية مسلحة تحظى بالحماية «الإسرائيلية»، فتتفرّغ أميركا للحرب على «داعش» وتتوظف «إسرائيل» بمهمة الاستنزاف في الحرب على سورية.

– البعد الثالث للمشهد هو ما يجري في الجبهات التي يبدو التدخل «الإسرائيلي» مرتبطاً بها عملياتياً كما تكشف طبيعة الاستهداف، حيث الديماس في أطراف دمشق هي خلفية جبهة القلمون، وأطراف مطار دمشق هي خلفية جبهة الغوطتين الشرقية والغربية، ومعلوم الوضع السيّئ للمسلحين في هاتين المنطقتين وحجم التقدم الذي يحققه الجيش السوري، والذي يبدو انه وصل وفقاً لأقنية الربط بين هذه الجماعات من جهة و«إسرائيل» وأميركا وتركيا من جهة أخرى لدرجة الخطر، خصوصاً مع المعلومات الواردة من جبهات حلب ودير الزور عن تقدم الجيش السوري، ونضج جبهة درعا لبدء تسجيل تقدم مشابه في الشيخ مسكين، وما يجري على جبهة جوبر ودوما، فالغارات تدخل لمنح المسلحين جرعة معنويات أنهم ليسوا وحدهم من جهة، ورسالة مفادها من جهة مقابلة، أنه ليس هناك ما يمنع من تحوّلها إلى مسلسل لتغطية نارية مباشرة لتعديم مواقعهم، أو لصدّ هجمات الجيش السوري، أو استهداف التجمعات والمرابض وغرف العمليات التي تتولى التحضير العسكري.

– البعد الرابع، هو ما يتصل بالوضع في لبنان والحرص «الإسرائيلي» على الدخول السريع على خطه من دون الوقوع في مخاطر اختبار إنذار المقاومة بعد عملية مزارع شبعا، لذلك يتمّ تدعيم جبهة القتال للمسلحين في عرسال والقلمون من خلال الغارات في سورية، ليؤدّي الغرض ويشكل التفافاً عسكرياً على التقاسم الذي أقامه حزب الله وسورية بين جبهات القتال، بتولي حزب الله مهمة الردع لـ«إسرائيل»، والقلمون متداخل في جغرافيا لبنانية سورية، والضغط من سورية ممكن لإراحة المجموعات المهدّدة بحصار الثلوج والتي لم يسعفها دب الرعب عبر الذبح المستمر للعسكريين المخطوفين في الحصول على امتيازات أمنية في البلدات اللبنانية المجاورة للحدود مثل عرسال، ولا أسعفتها العمليات التي قدمت لها «إسرائيل» المتابعة والمعلومات والاستطلاع، فصار الإسناد الناري لوقف التحضيرات التي بدا أنّ الجيش السوري يستكملها بعد نجاحه في مجموعة من العمليات النوعية بالتنسيق مع حزب الله ضدّ مواقع حساسة لمجموعات «النصرة» في جرود القلمون.

– الغارات «الإسرائيلية» بداية مرحلة جديدة، لكنها لا تعبّر عن تحوّل في موازين القوى، يغيّر من الاتجاه الراجح لمصلحة سورية والمقاومة، بل تستدعي عدم الوقوع في متاهات المزايدة حول الردّ المباشر، واليقين أنّ الردّ الفعّال والحقيقي هو بمواصلة الجيش السوري والمقاومة عمليات التطهير والحسم، في كلّ الجبهات من حلب إلى الغوطتين وصولاً إلى القلمون قبل أن تنجح «إسرائيل» مع «النصرة» بفتح جبهة قوصايا وصولاً إلى العرقوب.

الخروج... من عنق الزجاجة ... (تتمة ص1)

والخطة الصناعية، والخطة الزراعية، وخطط أخرى في مجال التعليم والبحث العلمي وغيره، هذه الخطط لم تكن حبراً على ورق، بل كانت ملزمة لكل الجهات وتم التعامل معها بالكثير من الجدية، وتم احترام المواعيد الموضوعة والبرامج التي سيتم تنفيذها، ولعل الأهم من الخطط هي الإجراءات التي تم اتخاذها... كبنية أساسية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وأهمها: التركيز على الكوادر البشرية. ومن المعروف، أن ماليزيا أرسلت عشرات آلاف الطلاب إلى كبريات الجامعات العالمية ليكملوا تحصيلهم العلمي العالي في مختلف المجالات، ليعودوا ويلعبوا دوراً أساسياً في عملية الإصلاح الاقتصادي وبناء ماليزيا، وتحملت من أجل ذلك ديوناً خارجية... كلفتها الكثير، كما تم العمل على هندسة وتطوير بنية مؤسساتية مطورة بما يخدم عملية الإصلاح. ولعل أهم ما في الإصلاح المؤسساتي، انتقاء بعض المؤسسات لتشكل بؤراً إيجابية يطبق عليها معايير عالمية تعمل كمحرك للإصلاح واجتذاب قطاع الأعمال وتأسيس مجلس الإصلاح الاقتصادي الوطني، مشكلاً من اقتصاديين وسياسيين ممثلين للشرائح والتوجهات السياسية المختلفة، كي يستطيع المجلس من التوافق حول التوجهات الاقتصادية المختلفة واتخاذ القرارات الصعبة، التي تفرضها عملية الإصلاح والتحول الاقتصادي من إصلاح للقطاع العام وتحرير للتجارة والانضمام إلى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها من القرارات الصعبة التي لا يمكن لحكومة أن تتخذها منفردة.

اليوم في سورية، وبعد أن فاقمت الحرب الوضع الاقتصادي وجعلته كارثياً، وعلى رغم العقوبات الاقتصادية وخروج الرساميل الوطنية من البلد خوفاً من ضياعها في الحرب وعلى رغم الأضرار الهائلة في البنى التحتية ودمار الأحياء السكنية في كثير من المناطق، يمكن أن تقدم ظروف الحرب والحاجة إلى إعادة الإعمار فرصاً استثمارية هامة، وهذا سيشجع رؤوس الأموال، لتنخرط في مشاريع وفرص اقتصادية وتشكل رافعة مهمة للاقتصاد السوري وتسرع عملية التعافي، بشرط اتخاذ إجراءات أساسية منها: الإصلاح المؤسساتي، سواء خلق مؤسسات جديدة ضرورية ووضع القوانين التي تحكمها والأطر البشرية والنظم الإدارية التي تقوم بتشغيلها لضمان عملها بالكفاءة اللازمة، وإصلاح مؤسسات أخرى وإلغاء أخرى غير ضرورية باتت تشكل عبئاً.

في أدراج الحكومة اليوم، الكثير من الدراسات ومشاريع القوانين في مجال الإصلاح الإداري والمؤسساتي، وكان يؤمل أن تتمكن من وضع هذه القوانين والأنظمة التي تخدم وتناسب عملية الإصلاح المؤسساتي والإداري موضع التنفيذ، باعتباره دعامة أساسية للتنمية... وبسبب الظروف الاستثنائية في سورية، فضلت الحكومة التريث في تطبيق أي من مكونات الإصلاح الإداري الحكومي، ولكن بدلاً من التأجيل الكامل... يمكن للحكومة أن تلجأ للطريقة التدريجية، والبؤر الإيجابية، بحيث يتم انتقاء مؤسسات معينة، بناء على مؤشرات محددة، ليتم تطبيق الإصلاح الإداري عليها، وتقييم التجربة، بغية توسيع التطبيق إلى عدد أكبر من المؤسسات. وهذا نوع من التطبيق التدريجي للإصلاح الإداري الذي يؤثر في الإصلاح الاقتصادي في شكل إيجابي، كان في عام 2010 أيضاً محاولة هامة لمأسسة ثلاث مؤسسات مملوكة للدولة تابعة لوزارة الاقتصاد حينها... يجب إعادة إحياء عمليات المأسسة لبعض المؤسسات، كثيرون سيقولون إننا في حالة حرب وظروفنا غير عادية... إلخ، ولكن لا بد من بدايات ولو كانت انتقائية وتدريجية.

إن التطبيق التدريجي والانتقائي المدروس لبعض مواضيع الإصلاح التي ترفع كفاءة الاقتصاد السوري مثل نظم استخدام العاملين، بحسب معايير يجري تحديدها بناء على شدة تأثير المؤسسة على أولويات تضعها الحكومة، كمثال على هذه المؤسسات، يمكن البدء بالمصرف المركزي، والمصرف التجاري، ودوائر المحافظات والبلديات التي تعتبر عصباً مهماً في كل الأنشطة الاقتصادية، من شأنها أن تزيد معدلات التنمية في البلد وأن ترفع فرص الاستفادة من الظروف التي تمر بها سورية.

في السياق ذاته، تأتي عملية إصلاح آلية اتخاذ القرار الحكومي، كواحدة من القضايا الأكثر إلحاحاً في الخروج من عنق الزجاجة الاقتصادية والتنموية، وإعادة إصلاح اللجان الوزارية وخصوصاً اللجنة الاقتصادية وجعل عملية الاعتماد على خبراء مختصين بإعداد التقارير التخصصية حول القضايا التي سيتم اتخاذ القرار حولها ملزماً وليس خياراً لاتخاذ القرار، نقطة أخرى في تحسين آلية اتخاذ القرار الحكومي، بأن يكون للوزارة المعنية بالموضوع دور أساسي والوزارات الأخرى أدوار مساعدة أو ثانوية، وذلك لتقليل تداخل مهام الوزارات والجهات العامة وتعدد الجهات الوصائية، فهذا من شأنه أن يربك أي استثمار محلي أو خارجي، النقطة الأخيرة، هي خلق نظام حزم الأنظمة (package) لكل حالة أو موضوع استثماري وجهة واحدة مسؤولة عنه، بدلاً من أن يراجع المستثمر 21 جهة للحصول على موافقات لمشروعه، يجب أن تتولى محطة واحدة... وضع كل القيود والاشتراطات والحوافز والمزايا بحزمة واحدة وبرنامج واحد وجهة مسؤولة واحدة.

نخلص بالقول، أنه لا يمكن الانتظار لتطبيق الإصلاح دفعة واحدة، لأن ذلك سيسبب تفاقم الوضع الحالي إلى الأسوأ، في الوقت الذي سيكون الانتظار مكلفاً، لأن معظم الظروف والعوامل المحيطة متغيرة لا تنتظرنا حتى نقرر بدء الإصلاح، المقاربة التدريجية والانتقائية لبعض المواضيع الأكثر إلحاحاً وتطبيقها على بعض المؤسسات المنتقاة، ستشكل خطوات إيجابية في الطريق الصحيح.

د. لمياء عاصي

الحياة الرخيصة ... (تتمة ص1)

في ساحات العنف الأعمى، كما في العراق وسورية وليبيا واليمن وأفغانستان والصومال وباكستان، يكاد الاستثناء يصبح قاعدة. هذا يعني أن الحياة، في مفهوم من يضحّون بأنفسهم، قد أضحت بلا قيمة بل أدنى من الموت. إذا كان الأمر كذلك، هل السبب تدني قيمة الحياة ذاتها أم لجوء صاحبها المضحي بها إلى معيار خاص، جديد، ومختلف في تقويم قيمتها؟

الملاحظة الثانية أن ثمة أسباباً تدفع الإنسان إلى التضحية بحياته. في هذا المجال، يمكن تنسيب الأسباب إلى فئتين: الأولى مادية والثانية نفسية وأيديولوجية.

في الفئة الأولى تبرز عوامل الفقر والحاجة ومفاعيل المرض العضال. في الفئة الثانية تبرز عوامل الانهيار النفسي والإيمان الديني والنزوع الوجداني إلى تحقيق أحلام وأهداف عليا لخير الجماعة والأمة والوطن.

سواء كان السبب في تضحية الإنسان بحياته ينتمي إلى الفئة الأولى أو إلى الثانية، فإن الحياة في مفهوم صاحبها المضحي بها تكون قد أضحت مساوية للموت أو، ربما، أدنى منه.

الملاحظة الثالثة أن استشراء ظاهرة التضحية بالحياة في عالم العرب والمسلمين يؤدي إلى اتساع ظاهرة «التموت» أو صناعة الموت. ذلك يؤدي بدوره إلى إضعاف شروط تنظيم الحياة، العامة والخاصة، بل إلى إحداث انقلاب في قوانين الاجتماع البشري والحضارة الإنسانية. فالقاعدة البديهية الراسخة في الاجتماع البشري وفي شروط تنظيم المجتمع وإدارته هي تمسّك الإنسان بالحياة، وتشبثه بها، ودفاعه «المستميت» عنها. وهو في ذلك إنما يمارس فعل إرادة ذاتية نابعة من عمق وجوده. لكن مع استشراء ظاهرة التضحية بالنفس، بسهولة وخفة ولأسباب تبدو بالمنطق السليم غير مهمة أو غير معقولة، فإن قدرة المجتمع، بسلطاته جميعاً، على السيطرة والتوازن والإنتاج تصبح ضعيفة ومتراخية حتى حدود الشلل.

إلى ذلك، يتخلخل مع استشراء ظاهرة الإقبال على الموت سُلّم القيم الإنسانية المتعارَف عليها، أي القيم «التقليدية» التي رعت ازدهار الدول وانهيارها وصعود الحضارات وانحدارها.

قد يقول قائل: إن القادة والمرشدين والفقهاء والعلماء متعهدي تربية وتوجيه وتدريب وإدارة الاستشهاديين والانتحاريين قادرون على الاحتفاظ بسلطة السيطرة على هؤلاء، وأن الأمر لن يفلت من أيديهم، ولا خوف تالياً على الحضارة المعاصرة من خطر الانهيار. لكن، ألم نرَ ما آل إليه أمر «المجاهدين الأفغان» من مختلف الجنسيات؟ لقد عادوا إلى أوطانهم الأصلية وغيّروا أهدافهم وطوروا سلوكياتهم ودشنوا مرحلة جديدة في صناعة الموت تختلف جداً عن سابقتها الذاوية.

لا أقصد في كل ما أسلفت قوله الاستشهاديين من أبطال المقاومة. هؤلاء يعرفون لماذا ومتى وكيف يضحون بأنفسهم من أجل القضية أو الغاية أو المبادئ العليا التي تساوي، في نظرهم، وجودَهم. أقصد فقط جماعات العنف الأعمى، ومن ضمنهم تنظيمات الإرهاب بمختلف أنواعه وأدواته، المفتقرين غالباً إلى قيم عليا ومبادئ نبيلة وأهداف مرحلية تندرج في نهج جهادي أو مشروع سياسي. إن ممارسة هؤلاء للعنف الأعمى أدت وتؤدي إلى فواجع ومآسٍ وكوارث. الدليل؟ انظروا إلى «نتاج» هؤلاء في العراق وسورية وليبيا واليمن حيث حوّلوا بلدانهم ساحات لمقتلة تُزهق فيها يومياً أرواح مئات الأبرياء، وجلّهم من الأطفال والنساء والشيوخ.

أكثر من ذلك، أدت ممارسة هذا الطراز من صناعة الموت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي على نحو مفجع. فالعشيرة الواحدة في العراق وليبيا واليمن تشظت إلى جماعات عدة تعتنق عقائد شتى متصادمة، وتنخرط في خدمة جهات سياسية متناقضة. ومنظمة «القاعدة» أصبحت لها أذرعة متنافسة وأمراء متناحرون.

الأنكى من هذا كله أن كلاً من المنظمات والجماعات التي تمارس العنف الأعمى يُتهَم أو يَتهِم الآخر بالتعامل مع دولة إقليمية أو مع الولايات المتحدة الأميركية من دون أن يكلف نفسه عناء نقد تجربته الذاتية. ينتج من هذه الحال الشديدة الاضطراب فوضى عارمة تعصف بالبلاد والعباد وتضع الجميع على شفا كارثة عاتية.

لا شك في أن للولايات المتحدة و«إسرائيل» دوراً في التأزيم والتأجيج والتفريق والتقسيم، ومع ذلك فإن الدرس الأساس المستفاد من كل ما جرى ويجري أن أميركا و«إسرائيل» هما المستفيد الرئيس من الفوضى المستفحلة. فقد حققتا خمسة من جملة أغراض تتوخى تأجيج الفتَن والحروب في عالم العرب:

تدمير العمران بَشراً وشجراً وحجراً.

تعطيل صناعة النفط بحيث أصبحت عائداتها المخفوضة مستغرَقة في إعادة التعمير والبناء بالدرجة الأولى.

تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات: كردي وسنّي وشيعي.

تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق وسورية وليبيا واليمن.

تدمير قطاع غزة وتقتيل آلاف من أبناء الشعب الفلسطيني.

ذلك كله أدى ويؤدي إلى مزيد من التفتيت وبالتالي يخدم «إسرائيل» ويدعم مخططها التوسعي.

كيف السبيل للخروج من هذه المحنة؟

أرى أن للقوى الوطنية والاجتماعية الحية دوراً رئيساً في التصدي للتفكير التكفيري، وللفاشية الدينية الإرهابية، وفي فضح تحالف بعض الفئات الحاكمة مع تنظيمات العنف الأعمى. كما أن لها دوراً في تفعيل العمل الشعبي الديمقراطي وتصويب حركته السياسية، واستنهاض المجتمع المدني، وتوحيد القوى الوطنية والاجتماعية في مسار النضال من أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

هل يستيقظ العرب الأحياء قبل أن يسود صنّاع الموت؟

د. عصام نعمان

الجيش ماض في تحصين ... (تتمة ص1)

وتضيف هذه المصادر: «ظاهرياً ربما يظن البعض أن هذا الهدف نال بعضه الإرهابيون، نظراً للانتقادات التي أطلقتها أجواء سياسية باتت معروفة حساباتها الضيقة، سواء بعد إعدام النزال أو اثر توقيف آلاء وسجى، ولكن في الحقيقة فإن الجيش أخذ قراراً بعدم الالتفات إلى هوامش السجال السياسي، والمضي قدماً في خططه الواضحة الرؤية للقضاء على الإرهاب الذي يستهدفه».

إحباط عودة المولوي إلى الشمال

وتكشف المصادر عينها أن الجيش خلال الأسابيع الستة الماضية حقق إنجازات مهمة في معركته الميدانية مع الجماعات الإرهابية، وهو ليس في وارد التضحية بها، بل يسعى للمراكمة عليها عسكرياً وأمنياً.

وتعدد هذه المصادر بالمعلومات أبرز هذه الإنجازات كالتالي:

إحبا هروب المولوي

أولاً – حقق الجيش خلال حرب طرابلس هدف تشتيت البنية الإرهابية التحتية والقيادية للجماعات الإرهابية في طرابلس ومنطقة الضنية وعكار. وهو يعلم أن قيادة هذه الجماعات الموجودة في القلمون تعمل جاهدة من أجل إعادة ترميم بنية خلاياها النائمة، وبخاصة على مستوى إعادة ترتيب قيادات ميدانية لها. وتم خلال الأيام الأخيرة، وكترجمة لهذا التوجه، رصد محاولة لتهريب الإرهابي شادي المولوي من مخيم عين الحلوة، وذلك ضمن خطة لجعله يستلم مهام الإرهابي القيادي الموقوف أحمد سليم ميقات.

وتفيد تفصيلات هذه المعلومة أن قيادة الجماعات الإرهابية في لبنان قررت إعادة تفعيل دور شادي المولوي ليكون بديلاً لميقاتي في منطقة الضنية، فأرسلت إليه تطلب منه الخروج من مخيم عين الحلوة والتسلل سراً باتجاه إحدى قراها. وبالفعل فإن المولوي كان يعتزم الخروج من عين الحلوة متنكراً بزي امرأة وأن يضع «مكياجاً» على وجهه، ويتسلل منه باتجاه إحدى قرى الضنية ليباشر من هناك مهمة إعادة بناء الخلايا النائمة في تلك المنطقة بعد تهشيمها اثر نجاح الجيش اللبناني في توقيف ميقاتي خلال عملية دهم منزله في بعاصون.

لكن الأجهزة الأمنية في لبنان علمت بخطة تهريب المولوي من المخيم، فقامت آنذاك بتنفيذ إجراءات استثنائية أثارت حينها الأسئلة عن سببها، وبعضها فسرها حينها خطأ على أنها نوع من التهديد للمخيم على خلفية اختفاء المولوي بداخله. بينما كان الهدف الحقيقي والمستتر للجيش حينها هو التحسب لخروج المولوي منه، كجزء من مسعاه لحرمان الجماعات المسلحة من إعادة ترتيب بنيتها الإرهابية في كل منطقة شمال لبنان.

ثانياً – وعلى نحو متصل بعملية إحباط تهريب المولوي للمرة الثانية، ولكن هذه المرة باتجاه الشمال ليقوم بملء الفراغ القيادي الذي أحدثه توقيف ميقاتي، قام الجيش بخطوة توقيف سجى الدليمي عند حاجز الجيش اللبناني في منطقة المدفون. وعلى رغم أن الكثير من الوقائع الخاصة بهذه العملية وبهوية سجى باتت معروفة، إلا أن الذي لا يزال خافياً في هذا المجال حتى الآن، هو علاقة سجى بأحمد سليم ميقاتي ودورها في معاونته لمد خلاياه النائمة بالمال. وتكشف هذه المصادر أن الشخص الذي وجه سجى لتقيم في منطقة صغبين البقاعية هو أحمد ميقاتي، وهذا الأخير تعرف إليها بعد أن زكاها له أحد أمراء «داعش» المقربين من أبو بكر البغدادي ويكنى بـ «أبو أيوب» وهو على صلة قرابة لصيقة بها.

وتؤكد هذه المعلومات أنه ليس صحيحاً ما برز من ادعاءات حول أن سجى لم يعد لها أية صلة بأمير «داعش» البغدادي؛ صحيح أن بينهما حالة طلاق، ولكن في الآونة الأخيرة كانت تجري وساطات لإعادتها إليه والتزاوج مرة ثانية منه، وهذا ما أكدته تقارير استخباراتية غربية اطلع عليها المستوى الأمني اللبناني. أما الفلسطيني كمال محمد خلف الذي ادعت سجى أنها زوجته فلم يكن في الواقع إلا مساعداً لها.

وبهذا المعنى فان المستوى الأمني في لبنان الذي قرر الترفع عن الانزلاق في بعض أنواع السجالات السياسية المغرضة والمشككة لمصلحة المضي قدماً في مكافحة الإرهابيين، يعتبر أن توقيف سجى لا يخدم فقط فكرة امتلاك أوراق قوة لإطلاق الجنود المخطوفين، بل يخدم أيضاً وبالأساس، خطة حرمان خلايا الإرهاب في الشمال وبخاصة في الضنية، إمكانية إعادة تجميع صفوفها وترتيب أوضاعها القتالية.

دي ميستورا يلتقي ... (تتمة ص1)

واستهدفت الطائرات المعادية بعشر غارات المطار الشراعي في منطقة الديماس، وهنغارين قرب مطار دمشق الدولي، حيث سمع صدى الانفجارات في مناطق متفرقة من العاصمة دمشق.

ويأتي هذا التطور في الرد السوري، في ما يبدو كتحذير من محاولة المساس بالسيادة السورية، بخاصة بعد بدء التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية غاراته على تنظيم «داعش» الارهابي على الاراضي السورية، وبعد زيارة الوفد السوري الرفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية وليد المعلم الى العاصمة الروسية، حيث تم التأكيد خلال اللقاءات مع المسؤولين الروس على تنفيذ كافة العقود التسليحية الموقعة مع موسكو.

و أفادت مصادر لـ«البناء» أن الرد السوري غير المعلن في شكل رسمي، لناحية اطلاق صواريخ الدفاع الجوي تجاه طائرات الاحتلال «الاسرائيلي» يشكل رسالة واضحة وقوية مفادها أن أي تفكير باعتداء آخر من قبل أي طرف على الاراضي والسيادة السورية سيقابل برد حاسم.

وتوقعت المصادر أن تترك هذه الرسالة أثرها على المدى الطويل لدى الجانب «الاسرائيلي» والأميركي، بخاصة أنها تأتي في مرحلة حساسة تحاول فيها كل الاطراف لعب أوراقها الأخيرة على ضوء الانتصارات المتلاحقة التي يحققها الجيش السوري على الأرض ضد الارهابيين.

من جهتها، أشارت وسائل اعلام العدو الى الغارات «الإسرائيلية» داخل الأراضي السورية ونسبته الى وسائل إعلام أجنبية، في حين أشارت القناة الثانية «الإسرائيلية» إلى أن مصادر رسمية «إسرائيلية» رفضت التطرق الى موضوع الغارات عند سؤالها عن الموضوع.

القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية وتعليقاً على الهجوم اكدت في بيان لها ان الاعتداء «الاسرائيلي» يؤكد ضلوع «اسرائيل» المباشر في دعم الارهاب في سورية إلى جانب الدول الغربية والاقليمية المعروفة لرفع معنويات التنظيمات الارهابية.

كما رأى البيان أيضاً أن هذه الاعتداءات تأتي في وقت يحقق الجيش السوري انتصارات مهمة في دير الزور وحلب ومناطق اخرى، وشددت على ان مثل هذه الاعتداءات لن تثنيها عن مواصلة حربها على الارهاب بكل أشكاله.

الاعتداء «الاسرائيلي» جاء في وقت أكد مراقبو الأمم المتحدة ضمن قوة فصل القوات في الجولان السوري المحتل «أندوف» وجود تنسيق متزايد بين «الإسرائيليين» والتنظيمات الإرهابية في سورية.

حيث كشف تقرير المراقبين الدوليين تفاصيل اتصالات دائمة بين هذه التنظيمات وضباط ومسؤولي جيش العدو، لافتاً إلى أن 59 لقاءً تمت بين متزعمي هذه التنظي